صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩
وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	-
قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	١
قائمة الإيرادات والمصروفات للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٢
قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣
قائمة التدفقات النقدية للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٤
إيضاحات حول القوائم المالية للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٥-١١

١٠٥١٨٠٦٦٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مجلس الإدارة المحترمين
صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية (شخصية إعتبارية)، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للشركة وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للشركة لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية الصندوق أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمين هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءاً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الصندوق.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الصندوق عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الاخرى

يحتفظ الصندوق بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي مجلس الإدارة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)
عمّان في ١٨ حزيران ٢٠٢٠

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩
		دينار أردني
الموجودات		
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		١٠,٤٠١,١٧٢
مجموع الموجودات		١٠,٤٠١,١٧٢
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مصاريف مستحقة الدفع		١,٠٠٠
مجموع المطلوبات		١,٠٠٠
حقوق الملكية		
رأس المال	٣	٥٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٤	٩,٨٥٠,١٧٢
مجموع حقوق الملكية		١٠,٤٠٠,١٧٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٠,٤٠١,١٧٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الإيرادات والمصروفات للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	إيضاحات	للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
		دينار أردني
رسوم إشتراك	٥	٩,٨٥٧,٦١١
مصاريف إدارية	٦	(٧,٤٣٩)
الفائض		٩,٨٥٠,١٧٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
تسديد رأس المال	٥٥٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠
الفائض	-	٩,٨٥٠,١٧٢	٩,٨٥٠,١٧٢
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٥٥٠,٠٠٠	٩,٨٥٠,١٧٢	١٠,٤٠٠,١٧٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

	للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينار أردني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
الفائض	٩,٨٥٠,١٧٢
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:	
مصروف مستحق	١,٠٠٠
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	٩,٨٥١,١٧٢
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
تسديد رأس المال	٥٥٠,٠٠٠
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	٥٥٠,٠٠٠
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	١٠,٤٠١,١٧٢
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	١٠,٤٠١,١٧٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
شخصية إعتبارية
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

ايضاحات حول القوائم المالية للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١. الوضع القانوني والنشاط

- تأسس الصندوق بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ بموجب قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ كشخصية إعتبارية تتولى إدارته مؤسسة ضمان الودائع وتكون العلاقة بين الصندوق والمؤسسة على أساس الوكالة بالأجر وتنظم جميع أمور هذه العلاقة بموجب قرار من المجلس، ويقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون وما يُدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع.
- تهدف المؤسسة من خلال "صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية" إلى حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك إسلامي يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.
- تتكون مصادر المال للصندوق مما يلي:
  - رسوم الإشتراكات السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية.
  - عوائد إستثمارات أموال الصندوق.
  - أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.
  - أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.
- تؤول أموال الصندوق في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة على الصندوق.
- تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٢٠.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

– **الإطار العام لإعداد القوائم المالية**

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، في حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة حولها، بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

– **أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية**

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية بإستثناء بعض البنود التي تم قياسها بإستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

– **العملة الوظيفية وعملة العرض**

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقه التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

٢-٣ تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير الجديدة والمعدلة

– المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦)

إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩ قامت المنشأة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار، والذي حل محل:

– معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) عقود الإيجار.
– تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٤) الترتيبات التي تتضمن التأجير.
– تفسير اللجنة الدائمة للتفسيرات رقم (١٥) عقود الإيجار التشغيلي – الحوافز.
– تفسير اللجنة الدائمة للتفسيرات رقم (٢٧) تقييم جوهر العملية التي تتضمن شكل قانوني لعقد الإيجار.

أحدث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) تحول كبير في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلية لدى المستأجر حيث تم بموجب هذا المعيار رسملة كافة عقود الإيجار كموجودات والإعتراف بإلتزامات مقابلها مع وجود إستثناءات محدودة وهي عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة. هذا وبقيت المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار لدى المؤجر دون تغيير إلى حد كبير حيث سوف يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما تشغيلية أو تمويلية بإستخدام مبادئ مماثلة لتلك المبادئ في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).

– قامت المنشأة بإختيار طريقة تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي معدل (بدون تعديل أرقام المقارنة) والمسموح به بموجب المعيار.

– وأهم ما أحدثه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على عقود الإيجار من حيث:

– **تعريف عقود الإيجار**

ما يميز هذا المعيار هو مفهوم السيطرة حيث يتم تصنيف عقود الإيجار وعقود الخدمات على أساس ما إذا كان العميل يملك سيطرة على إستخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل عوض محدد. وهذا على عكس ما ركز عليه المعيار الدولي المحاسبي رقم (١٧) بخصوص المخاطر والحوافز.

– **معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر (عقد إيجار تشغيلي)**

ما يميز هذا المعيار هو طريقة معالجة المنشأة لعقود الإيجار التشغيلية حيث كانت خارج القوائم المالية.

يطبق المعيار على جميع عقود الإيجار بإستثناء (عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة) حيث تقوم المنشأة بما يلي:

– الإعتراف بحق إستخدام موجودات وإلتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي مبدئيا بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية.
– يتم الإعتراف بإستهلاك حق الإستخدام الموجودات والأرباح على مطلوبات عقود الإيجار في قائمة الدخل.
– في قائمة التدفقات النقدية يتم تصنيف دفعات تخفيض إلتزامات عقود الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية والمبالغ المتعلقة بمصروف فائدة إلتزامات عقود الإيجار ضمن الأنشطة التشغيلية أو التمويلية. أما بخصوص عقود الإيجار قصيرة الأجل أو العقود ذات القيمة المنخفضة (غير المرسملة) فيتم تصنيفها ضمن الأنشطة التشغيلية.
– المبلغ الأساسي لعقد الإيجار ضمن النشاطات التمويلية والأرباح على المطلوبات ضمن الأنشطة التشغيلية.

بخصوص عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة يتم الإعتراف بها كمصروف ضمن قائمة الدخل على أساس القسط الثابت.

ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على إختبار تدني حق إستخدام الموجودات وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٣٦) تدني قيمة الموجودات وهذا مختلف عن معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) الذي كان يتطلب الإعتراف بمخصص لعقود الإيجار المثقلة.

– **معالجة عقود الإيجار لدى المستأجر (عقد إيجار تمويلي)**

ما يميز هذا المعيار هو قيمة الضمانات المتبقية التي يقدمها المستأجر للمؤجر حيث يعترف بالمبلغ المتوقع دفعة كجزء من إلتزام عقد الإيجار، أما المعيار الدولي رقم (١٧) فإنه يعترف بالحد الأقصى للمبلغ المضمون.

– حسب تقديرات الإدارة لا يوجد أثر جوهري لتطبيق المعيار الدولي رقم (١٦) على القوائم المالية.

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيـان	تاريخ النفاذ
المعيار المحاسبي رقم(١) عرض البيانات المالية. المعيار المحاسبي رقم (٨) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	تعريف الأهمية حيث تكون المعلومات جوهرية إذا كان من المتوقع أن يؤثر حذفها أو إخفائها أو إغفالها بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية بناءً على تلك القوائم المالية.	١ كانون ثاني ٢٠٢٠ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٧) عقود التأمين	يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) حيث يتطلب قياس مطلوبات التأمين عند القيمة الحالية للوفاء بها ويوفر نهجا أكثر إتساقاً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين.	١ كانون ثاني ٢٠٢٢ أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) إندماج الأعمال.	تعديلات على تعريف الأعمال. وحتى يتم إعتبارها أعمال يجب أن تكون مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات وتشمل كحد أدنى .مدخلات وعملية موضوعية تساهم معا بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات. يجب أن يكون لها القدرة على المساهمة في إنشاء مخرجات بدلا من القدرة على إنشاء مخرجات.	١ كانون ثاني ٢٠٢٠ أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.	تتعلق هذه التعديلات في بيع أو مساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة و/أو المشروع المشترك.	تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.

٢-٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

– **الأدوات المالية**

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

– **الموجودات المالية**

– الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:

أ. نقد، أو
ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
ج. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
د. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

- **المطلوبات المالية**

– المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
أ. إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
ب. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
– يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
– بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
– يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواءً تم تقديم فواتير بها أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

- **مقاصة الأدوات المالية**

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

- **النقد والنقد المعادل**

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

- **الإعتراف بالإيرادات**

– تعترف المنشأة بالإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمة عند نقل السيطرة إلى المشتري.
– تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع إستلامة وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.

رسوم الإشتراك

- يتم الإعتراف برسوم الإشتراك السنوية للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية بمرور الوقت، ويتم إحتسابها وتحصيلها على أساس مجموع الحسابات المبينة تالياً في نهاية كل سنة:
١- حسابات الإئتمان أو ما في حكمها.
٢- حسابات الإستثمار المشترك أو ما في حكمها.
وتعتبر حسابات الإستثمار المخصص أو ما في حكمها مستثناة من الودائع الخاضعة لأحكام القانون.
- تنشأ في الصندوق محفظتان مستقلتان وهي على النحو التالي:
- محفظة تكافل حسابات الإئتمان: تورد إليها رسوم الإشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية عن حسابات الإئتمان أو ما في حكمها وعن الجزء غير المشارك في الأرباح من حسابات الإستثمار المشترك.
- محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك: تورد إليها رسوم الإشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية نيابة عن أصحاب حسابات الإستثمار المشترك أو ما في حكمها.

٣. رأس المال

	٢٠١٩
	دينار أردني
رسم تأسيس غير مسترد (*)	٤٠٠,٠٠٠
دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة	١٥٠,٠٠٠
المجموع	٥٥٠,٠٠٠

(*) يتم تحصيل مبلغ رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق.

٤. الإحتياطيات

	٢٠١٩
	دينار أردني
إحتياطيات محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٥,٢٤٨,٣١٧
إحتياطيات إشتراك محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٤,٦٠١,٨٥٥
المجموع	٩,٨٥٠,١٧٢

٥. رسوم إشتراك

يستوفي الصندوق رسم إشتراك سنوي من البنوك الإسلامية بنسبة إثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون وتتكون رسوم الإشتراك على النحو التالي:

	٢٠١٩
	دينار أردني
رسوم إشتراك محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٥,٢٥٢,٢٨١
رسوم إشتراك محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٤,٦٠٥,٣٣٠
المجموع	٩,٨٥٧,٦١١

٦. مصاريف إدارية

	للفترة منذ التأسيس في ١ نيسان ٢٠١٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	دينار أردني
أتعاب وكالة بالأجر لمؤسسة ضمان الودائع	٣,٧٥٠
أتعاب مهنية	٣,٠٨٣
دعاية وإعلان وإشتراك في الصحف المحلية	٥٥٠
قرطاسية ومطبوعات	٥٦
المجموع	٧,٤٣٩

٧. إدارة المخاطر

أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفائض المحتفظ به لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بإستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

د. مخاطر الإئتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الإئتمان بإنتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الإئتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الإقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ بعين الإعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر الإئتمان.

ه. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

– يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

الوصف	أقل من سنة
	٢٠١٩
الموجودات المالية:	**دينار أردني**
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني	١٠,٤٠١,١٧٢
المجموع	**١٠,٤٠١,١٧٢**
المطلوبات المالية:	
مصروف مستحق	١,٠٠٠
المجموع	**١,٠٠٠**

٨. عام

هذه أول قوائم مالية مدققة يصدرها الصندوق.